122.6 في المئة نمواً بالتمويل العقاري بالسعودية خلال مايو على أساس سنوي

ميدان سكنية بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية- حي الواحة

ارتفع حجم التمويل العقاري بالمملكة العربية السعودية، المقدم من المصارف وشركات التمويل، خلال شهر مايو 2019 على أساس سنوي؛ بنسبة وصلت إلى 122.65 بالمائة، مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي، وبزيادة بلغت قيمتها 3.114 مليار ريال.

وزاد إجمالي قيمة تمويل السعوديين لشراء مسكن جديد للأفراد، وفقا لمسح «مباشر» يستند لبيانات حديثة لمؤسسة النقد العربي السعودي- ساما، إلى 5.635 مليار ريال في الشهر الماضي، مقارنة بـ 2.539 مليار ريال في شهر مايو من عام 2018.

وعلى أساس شهري، انخفضت قيمة القروض العقارية المقدمة للأفراد بالمملكة لشراء مسكن جديد بنحو 11.9 بالمائة مقارنة بشهر أبريل 2019، والتي بلغت خلاله 6.419 مليار ريال، بتراجع قيمته 766 مليون ريال.

وأصدرت «ساما»، في مايو 2018، تعليمات جديدة إلزامية على البنوك والمصارف وشركات التمويل العقاري العاملة في المملكة لتقديم التمويل العقاري للأفراد.

وأكدت «ساما» على عدم إبرام أي عقد تمويل عقاري للأفراد إلا بعد استيفاء تلك التعليمات وتوثيق ذلك في ملف التمويل.

وجاء الارتفاع الملحوظ بتمويل السعوديين لشراء مسكن جديد في مايو الماضي؛ مع زيادة قيمة القروض الممنوحة من المصارف بنسبة 130.3 بالمائة على أساس سنوي، وبزيادة تعادل 2.935 مليار ريال.

وبلغت القروض الممنوحة من المصارف 5.187 مليار ريال في الشهر الماضي، مقارنة بـ 2.252 مليار ريال في الشهر المماثل من 2018.

وبالمثل، زادت قيمة القروض الممنوحة من شركات التمويل بنسبة 62.4 بالمائة؛ إلى 466 مليون ريال، مقارنة بـ 287 مليون ريال في مايو 2018.

وكشفت الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري المملوكة بالكامل من قبل صندوق الاستثمارات العامة، أواخر مايو 2019، عن خفض معدل النسبة السنوي للربح على التمويلات العقارية طويلة الأجل؛ من خلال معدل ربح ثابت تقدمه للممولين العقاريين المؤهلين، من قبل شركات وبنوك تمويل القروض الشريكة.

وقالت الشركة، إن ذلك يأتي لدعم استقرار ونمو سوق العقار الثانوي ولزيادة السيولة وتسهيل الوصول الى مصادر التمويل المحلية والدولية، وذلك بالتزامن مع إعلان مؤسسة النقد العربي السعودي في نشرتها الإحصائية الجديدة عن تسجيل رقم قياسي جديد للقروض العقارية خلال الشهر الماضي.

وارتفع إجمالي عدد القروض العقارية المقدمة من جانب المصارف وشركات التمويل بالمملكة بنسبة وصلت إلى 212.17 بالمائة في مايو 2019، وبزيادة 8.801 الف عقد جديد مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2018.

ووصل إجمالي العقود الممولة إلى 12.949 الف عقد جديد في الشهر الماضي، مقارنة بعددها البالغ 4.148 الف عقد شراء في مايو من العام 2018.

وانخفضت القروض الممنوحة بنحو 10.1 بالمائة وبواقع 1.45 الف قرض مقارنة بالشهر السابق - ابريل 2019 - والتي بلغت خلاله 14.398 الف قرضا.

واستحوذت القروض المقدمة للسعوديين خلال مايو 2019 لشراء القبل على النصيب الأكبر؛ بقيمة 4.604 مليار ريال، مقارنة بـ 2.093 مليار ريال في الشهر المماثل من 2018، بزيادة 119.97 بالمائة.

وبلغت قيمة القروض لشراء الشقق 689 مليون ريال، مقارنة بـ 268 مليون ريال في الشهر المماثل من 2018.

وتم تمويل شراء أراض بقيمة 360 مليون ريال، مقابل 179 مليونا في شهر مايو 2018.

وخلال أبريل 2019، سجل التمويل العقاري بالمملكة العربية السعودية نموا ملحوظا لي أساس سنوي؛ بنسبة وصلت إلى 134.7 بالمائة، مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، وبزيادة 3.684 مليار ريال.

البترول المصرية تفتتح 850 محطة وقود جديدة خلال 5 سنوات

محطة وقود

أعلنت وزارة البترول المصرية، انها قامت بتشغيل 850 محطة جديدة لتموين السيارات بالوقود خلال فترة الـ5 سنوات الماضية.

وأضافت الوزارة في بيان، اليوم الأحد، ان إجمالي عدد محطات تموين السيارات بالوقود التي تعمل داخل السوق المحلي يصل لنحو 3597 محطة.

وأشار إلى ان الوزارة تقوم بتشجيع شركات التسويق على إنشاء منافذ جديدة لخدمة السوق المحلي وزيادة الاستثمار في البنية التحتية، وتم تركيب منظومة التتبع الآلي «GPS» في جميع اللواري العاملة في نقل المواد البترولية للمحطات وذلك لضمان الرقابة ومتابعة وصول المنتج للأماكن المستهدفة.

وحسب البيان، تم ربط جميع المحطات ومنافذ التوزيع وكبار المستهلكين والموزعين بالمنظومة الالكترونية بهيئة البترول وذلك لضمان عدم تسريب أو تهريب أي منتجات، وإدخال منظومة «ATG» لمراقبة أرصدة الوقود داخل الخزانات لجميع محطات خدمة وتموين السيارات على مستوى الجمهورية وربطها بالشركات وهيئة البترول.

وتابعت الوزارة انه تم إنتاج البنزين 92 في منطقة الوجه القبلي لضمان توافره بصورة مستمرة وتقليل الاعتماد على النقل مسافات طويلة بين المحافظات وتحقيق استقرار المنتج بالوجه القبلي.

ونوهت انه تم طرح نوع جديد من بنزين 95 العلامة التجارية لشركات موبيل وتوتال ومصر والتعاون للبترول في أطار تحسين جودة المنتجات البترولية ومواكبة متطلبات السيارات الحديثة.

من جهة أخرى أعلنت وزارة البترول المصرية، أن الدولة نجحت خلال الـ5 سنوات السابقة في طرح 7 مزايدات عالمية للبحث عن البترول والغاز في المناطق البرية والبحرية في كل من البحرين المتوسط والأحمر والدلتا والصحراء الغربية والشرقية وخليج السويس وصعيد مصر.

وأضافت الوزارة في بيان، أمس الأحد، انه يجري حاليا تلقى العروض بشأنها وتمثل أحد ثمار اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع السعودية والتي سمحت ببدء مزاولة النشاط البترولي لأول مرة في هذه المنطقة البكر الواعدة.

وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تؤكد تصنيف جي إف إتش عند المستوى «B» مع نظرة مستقبلية مستقرة

هشام الريس

صرحت أمس مجموعة جي إف إتش المالية عن قيام وكالة التصنيف الائتماني الدولية «فيتش»، بتأكيد تصنيفها طويل الأجل وقصير الأجل لمخاطر الائتمان عند المستوى "B" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقد جاء تأكيد تصنيف المجموعة عند هذا المستوى من قبل وكالة فيتش مع الأخذ في الاعتبار هدف إدارة جي إف إتش المتمثل في إعادة تشكيل نموذج أعمال المجموعة والتوجه إلى الاعتماد على الرسوم والاستثمارات ذات المخاطر الأقل والعائدات المنخفضة، والدعم المقدم من المساهمين.

كما عكس التصنيف إنجازات المجموعة خلال عام 2018 الذي يمثل العام الثالث على التوالي الذي تحقق فيه المجموعة معدلات مرتفعة من الربح الصافي حيث بلغت قيمة الربح الصافي الموحد للمجموعة خلال عام 2018 ما مقداره 115 مليون دولار أمريكي، بارتفاع بنسبة 11% مقارنة بعام 2017. بالإضافة إلى ذلك، فإن وكالة فيتش تنظر إلى القيمة السوقية للمجموعة باعتبارها جيدة بالنسبية لمستوى التصنيف، مدعوما بالإشراف التنظيمي من مصرف البحرين المركزي.

كما وصف التقرير ارتفاع نسبة جي إف إتش من الأصول السائلة خلال عام 2018 بالإيجابي، حيث قامت المجموعة بتنمية أنشطتها لصناعة السوق. كما ذكر التقرير أن هذا التوجه قد استمر خلال الربع الأول من عام 2019، حيث يتم الآن تسجيل الدخل المحقق من أنشطة الخزينة بشكل منفصل في قائمة الدخل للمجموعة.

تعليقا على ذلك، صرح السيد هشام الريس، الرئيس التنفيذي لمجموعة جي إف إتش بقوله:«نحن سعداء من جديد بتأكيد تصنيف جي إف إتش من قبل وكالة فيتش، وسعداء أيضا بإشادة هذه الوكالة بالتقدم القوي والمطرد الذي تحققه جي إف إتش عبر مختلف خطوط أنشطتها. لقد لوحظ أيضا أن وكلة فيتش مازالت تنظر بشكل إيجابي إلى التحول الذي طرأ على استراتيجيتنا وتوجهاتنا الاستثمارية والنمو المتواصل والأداء القوي والربحية العالية للمجموعة التي تحققت خلال الأعوام القليلة الماضية. نحن فخورون بهذه النتائج والتحسينات المستمرة التي نقوم بها لتنويع أنشطة أعمالنا وضمان تحقيق معدلات دخل قوية بما يصب في صالح المساهمين والمستثمرين. نتطلع إلى مواصلة البناء على هذا الزخم وتحقيق نتائج أقوى وأداء أفضل خلال الفترة المتبقية من عام 2019 وما بعد ذلك.»

التوترات الجيوسياسية ترتفع بتداولات بورصة دبي للذهب في يونيو

ارتفعت أحجام تداول العقود الآجلة للذهب في بورصة دبي للذهب والسلع خلال شهر يونيو.

ووصلت هذه الزيادة إلى 507.4 بالمائة على أساس شهري، و225.5 بالمائة على أساس سنوي، فيما بلغت نسبة معدّل الاهتمام المفتوح 90.7 بالمائة على أساس شهري، طبقا لبيان صحفي.

ويُعزى هذا الارتفاع الملحوظ إلى التوترات الجيوسياسية المتزايدة عالميا حيث يبحث المستثمرون عن أصول آمنة.

وقد سجلت البورصة أفضل أداء شهري لها منذ شهر نوفمبر 2016.

وفي هذا السياق، قال ليس ميل، الرئيس التنفيذي لبورصة دبي للذهب والسلع: «أكد عقد الذهب مجدداً في شهر يونيو على مكانته الرائدة كأفضل ملاذ آمن للمستثمرين في جميع أنحاء العالم، الذين أقبلوا على تداول المعادن الثمينة في ضوء التوقعات الجديدة بتخفيض أسعار الفائدة من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي، وضعف الدولار الأمريكي، وتصاعد التوترات الجيوسياسية بين الولايات المتحدة وإيران».

ووصلت حجم العقود المتداولة في بورصة دبي للذهب والسلع إلى ما يزيد عن 1.73 مليون عقد في شهر يونيو، بالإضافة إلى تسجيل العقود الآجلة المصفّرة للروبية الهندية أعلى معدّل اهتمام مفتوح ربع سنوي بواقع 114.817 عقدا بين شهري أبريل ويونيو.

وسجلت بورصة دبي للذهب والسلع ثالث أعلى معدّل اهتمام مفتوح ربع سنوي لها بواقع 355.365 عقدا على مدار الأشهر الثلاثة الماضية.

وأضاف ميل «نحن واثقون من أننا سندخل النصف الثاني من العام بنفس الوتيرة الإيجابية التي اختتمنا بها النصف الأول، مستندين إلى زخمنا القوي والمشاركة الأوسع من قبل المستثمرين».

تقرير آركابيتا يستبعد ركود الاقتصاد الأمريكي في المدى القريب رغم المخاطر الناجمة عن الخلافات التجارية

تضمن التقرير تقييماً للمؤشرات التي يمكن أن يُستدل منها على احتمال دخول الاقتصاد الأمريكي في مرحلة ركود

أصدرت آركابيتا، شركة الاستثمارات البديلة العالمية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، اليوم، تقريراً يؤكد أن الإقتصاد الأمريكي يحقق أداءً جيداً، وأن الولايات المتحدة ستبقى وجهة استثمارية رئيسية بفعل خصائصها السكانية الجذابة وتاريخها الغني بالتعايش بين العرقيات المتعددة، وكونها المصدر الأهم للتقدم التكنولوجي في العالم. وقد استبعد التقرير حدوث أي ركود خلال السنتين القادمتين، باستثناء تأثير أي تصحيح كبير لأسعار الأصول.

ويتضمن التقرير تقييماً للمؤشرات التي يمكن أن يُستدل منها على احتمال دخول الاقتصاد الأمريكي في مرحلة ركود، حيث أشار التقرير إلى أن الفئة الأولى من المؤشرات التي تستخدم لقياس حجم النشاط الاقتصادي، كالناتج المحلي الإجمالي وأرباح الشركات وفرص العمل، تعكس صورة إيجابية للاقتصاد الأمريكي، حيث شهد الربع الأول من العام 2019 معدل نمو بنسبة 3.2 في المئة، بينما نمت الإنتاجية خلال العام 2018 بنسبة 2.4 في المئة، وهو أعلى مستوى لها منذ العام 2010.

ووفقاً لنتائج التقرير، شهدت معدلات البطالة تراجعا كبيرا، من 10 في المئة في أكتوبر 2009 إلى 3.6 في المئة في مايو 2019، بينما نمت أرباح الشركات بمعدل مرتفع بلغ 7.8 في المئة خلال العام 2018 مستفيدةً من خفض الجمهوريين للضرائب، فيما واصلت أسعار الأصول تحقيق أداء إيجابي على الرغم من بعض التقلبات في أواخر العام 2018. إلى جانب ذلك، أورد التقرير أن مكررات ربحية شيلر قد أظهرت أنه يجري تداول الأسهم بأعلى من قيمتها الفعلية وأنه من المتوقع أن تشهد أسعارها تصحيحا سلبيا، غير أنه في ضوء الأنظمة واللوائح المالية الكثيرة التي صدرت بعد الأزمة المالية العالمية في العام 2008، من المرجح أن يقتصر أثر ذلك على إبطاء النمو الاقتصادي دون أن يؤدي إلى حدوث ركود فعلي.

إلى جانب ذلك، تناول التقرير العوامل السياسية التي تؤثر على الاقتصاد الأمريكي. فالانتخابات الرئاسية القادمة في العام 2020 تعطي الرئيس ترمب حافزاً لدعم الاقتصاد خلال فترة التحضير للانتخابات، ما يعتبر عاملاً هاماً يؤدي إلى التخفيف من احتمال الدخول في مرحلة ركود اقتصادي. ويشمل هذا الدعم إصدار أمر رئاسي بخفض الضرائب على الطبقة المتوسطة، ومشروع قانون للإنفاق على البنية التحتية، فضلاً عن تكثيف الجهود الهادفة إلى حل الخلاف التجاري مع الصين الذي يشكل الخطر المباشر الأكبر الذي يهدد الاقتصاد في الوقت الحاضر.

وبينما تستبعد العوامل الاقتصادية والسياسية أي ركود اقتصادي في المدى القريب، يسلط التقرير الضوء أيضا على مسائل اجتماعية منها الفجوات الكبيرة في نظام معاشات التقاعد التي يُمكن أن تتسبب في حدوث توترات اجتماعية واقتصادية على المدى الطويل في الاقتصادات الغربية.

«المركزي» الأردني: السيولة الفائضة ترتفع 23 مليون دينار

مقر البنك المركزي الأردني

ارتفعت السيولة الفائضة بالبنك المركزي الأردني، الأربعاء الماضي، إلى 1.274 مليار دينار، مقابل 1.251 مليار دينار يوم الثلاثاء الماضي، بواقع 23 مليون دينار، بما فيها الأموال المودعة لليلة واحدة بنافذة الإيداع.

وأوضح المركزي في بيان، أن قيمة الاحتياطات الإلزامية استقرت عند 1.604 مليار دينار.

وأشار المركزي في بيانه، إلى أن الرصيد القائم من شهادات الإيداع لأجل أسبوع بقيمة 500 مليون دينار، يستحق يوم الثلاثاء 2 يوليو المقبل.

وأضاف أنه لم يتم عقد اتفاقيات إعادة شراء لليلة واحدة مع البنك، يوم الثلاثاء الماضي.